

خبرنا عن ابي اسحق بن عمار

له من حيث انه مسند اليه كذبه وذكره وتقرينه وتكرره
وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته
لا بواسطة الحكم او المسند مثلا كونه مسندا اليه
موكدا او متروكا للتاكيد وكونه مسندا اليه مسندا
منفردا او موصرا معرفا او منكرا وتحوذ ذلك ويتأتى بان
كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فانه مما سائر
الاحوال لانه عبارة عن عدم الاثبات به وهو يتقدم
على الاثبات لتأخر وجوده كحادث عن عدمه والهدف
يتميز الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون
الصامع عارضا لوجوده الفرائض والثاني التعلق بالمقام
لوجوه الخفية على الذكور والمكان الاول معلق بمقرب
في علم الخواياض وفي الثاني قصد الى تفصيل الثاني
مع اشارة ضميمة الى الاول فقال فلاحتران
عن الهبت اذ القرينية دالة عليه فذكره تحت كذا لئلا
على الحقيقة وفي نفس الامر ينال على الظاهر
والا فهو في الحقيقة العوض فلا عظم من الكلام
كليف يكون ذكره عبثا وقيل منناه ان عبث
نظر الى ظاهر القرينية وانما في الحقيقة يجوز
ان يتعلق به عرض مثل التبرك والاستفاد
والتشبيه على عبارة السامع وتحوذ ذلك او
تحليل المدول الى قولك الدليلين العقل والاعط
بمعنى ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من
الظن وعند كنف على دلالة العقل وهو اقوى

راجع لاسطة الحكم
اسمها من انه المسمى الاعظم

الطرفين كأن المشبه به هاهنا هو شخص صائم
مطلقا والضمير لثلاث نفسه من غير اعتبار لكونه
صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي
بالاستقارة بالكتابة فاحاب عن الاولين بان
الاستقارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فموقف
عيسة حسنة مثل عيسة راض صاجها بها
والمراد بالتمام الصائم مطلقا فيكون من اضافة العالم
الى الخاص ولو سلم من اضافة المسمى الى الاسم
فانظر الى ما ارتكب من التخللات المستبشرة
وحمل الكلام الذي هو من البلاغة فكانت
على الوجه المستوفى وعن الثالث بان الامر بانها
لها ما من مجاز ولغزبه حقيقة وخفي عليه انه اذا
كان المراد بلفظ هلمك هو الثاني حقيقة كما فهم
لم يكن الامر للاحقيقة ولا بما زال الامر فيك اذا
قلت انهم باللفظ لا يكون الامر للجو المقتر
قطعا وعن الرابع بان التوفيق انما هو مذهب
المعص والسكاكي من جوارح اطلاق الاسم على الله
تصامير توفيقا ولنا صرح بان الربيع استقارة
بالكتابة عنه ولم يعرف انه لوصح ذلك لوجب
عند القائلين بالتوفيق ان يتوقف صحة مثل هذا
التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع وانم في كلام
المجيع من غير توفيق **الباب الثاني**
احوال المسند اليه اعني الامور العارضة

سنة ١١١١
المراد بالتمام الصائم مطلقا فيكون من اضافة العالم الى الخاص ولو سلم من اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التخللات المستبشرة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة فكانت على الوجه المستوفى وعن الثالث بان الامر بانها لها ما من مجاز ولغزبه حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هلمك هو الثاني حقيقة كما فهم لم يكن الامر للاحقيقة ولا بما زال الامر فيك اذا قلت انهم باللفظ لا يكون الامر للجو المقتر قطعا وعن الرابع بان التوفيق انما هو مذهب المعص والسكاكي من جوارح اطلاق الاسم على الله تصامير توفيقا ولنا صرح بان الربيع استقارة بالكتابة عنه ولم يعرف انه لوصح ذلك لوجب عند القائلين بالتوفيق ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع وانم في كلام المجيع من غير توفيق

قول بان الامر لهما ان جاز وضع نداءه ولغزبه حقيقة فضعف احكامهما بالامر وهو بان الجاهل من واطلاق هلمك على غيره ينافي في خلق الامر كانه في ذلك امر بهد وانه اطلق هلمك ولا يرد به ابناء في استقارة بالكتابة فهو ليس بهد جمعته لا يفسد بان ولا بما زال الامر لولا فلاحتران مغاذه افسد في قال ولو وقف المحقق على السكاكي بالكتابة كالمعنى كما ذكره في جوارح فسلم من ارتكاب هذه التخللات الكريمة

في صيغة كذا
انما هو وكان
الضمير في قوله
الامر ولو سلم
من اضافة المسمى الى الاسم
فانظر الى ما ارتكب من التخللات المستبشرة
وحمل الكلام الذي هو من البلاغة فكانت على الوجه المستوفى

بالاجراء

١٩

١

Copyrighted material